

مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى

في طلاق الثانية والأخرين طلقت الأولى لجزمه بطلاقها وبقي الشك في الثلاث فيقرع بينهم على ما سبق ومتى فسر كلامه قبل منه لأنه أدري بما أراده فلو قال إنما أشك في طلاق الثانية والثالثة طلقت الأولى والأخيرة وأقرع بين المشكوك فيهما وإن قال طلقت هذه أو هاتين أخذ بالتعيين ولو بعد موت أحدهما لأن أو لأحد الشئتين فإن قال هي الأولى طلقت وحدها كما لو عينها بطلقة وإن قال ليست التي أردتها الأولى طلقت الأخيرتان لتعيينهما إذن محلا للوقوع وليس له وطء قبل تعيين في كل موضع يقبل منه تعيينه كما لو اشتبهت زوجته بأجنبية فإن وطئ واحدة أو أكثر لم يكن تعيينا لغيرها وإن مات إحدى الزوجتين بعد وقوع الطلاق بإحداهما لا بعينها لم يتعين الطلاق في الأخرى بل إن كان نوى إحداهما بينها وإلا أقرع بينهما كما تقدم فمن خرجت القرعة لها بالطلاق لم يرثها إن كان بائنا لأنها أجنبية فإن مات بعضهن قبله وبعضهن بعده وأقرع ورثته بينهم فخرجت القرعة لميته قبله لم يرثها بالزوجية لانقطاعها بالطلاق البائن وإن خرجت الميته بعده لم ترثه لأنها كانت بائنا حين موته والباقيات يرثن إن عاش بعدهن لأنهن زوجاته ويرثنه إن حيين بعده لبقاء نكاحهن وإن ادعت إحدى الزوجات أنه طلقها طلاقا تبين به فأنكرها فقله لأن الأصل عدمه فإن مات بعد دعواها المذكورة لم ترثه مؤاخذه لها بمقتضى اعترافها وعليها العدة لأن قولها لا يقبل فيما عليها وإن قال لامرأته أنت طالق كل الطلاق أو أكثره أو جميعه أو منتهاه أو غايته أو أقصاه أو عدد الحصى أو القطر أو الرمل أو الريح أو التراب أو عدد الجبال أو السفن أو النجوم فثلاث ولو نوى واحدة في الجميع حتى في أقصاه صحه في تصحيح الفروع و التنقيح وتبعه في المنتهى خلافا لما قدمه في